

Distr.: General  
11 September 2001  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



### اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدورة الرابعة والعشرون محضر موجز للجلسة ٥٠٠

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة أبাকা

الرئيسة التالية: السيدة أجار (نائبة الرئيسة)

#### المحتويات

نظر التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي المقدم من أوزبكستان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

## نظر التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

### التقرير الأولي المقدم من أوزبكستان (CEDAW/C/UZB/1)

وأوضح أن الحكومة تود أيضاً توجيه الانتباه إلى المشاركة الإيجابية للمنظمات غير الحكومية الوطنية في إعداد التقارير الوطنية لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الست المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها هذا التقرير المطروح الآن أمام اللجنة.

٥ - وقال إن عدد سكان أوزبكستان يبلغ ٢٥ مليون نسمة، وإن أكثر من نصفهم من النساء. وأشار إلى أن أوزبكستان تقع في القلب الجغرافي والسياسي لوسط آسيا، وأنه على الرغم من أنها لم تتحرر وتصبح دولة ذات سيادة إلا منذ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، لكن تاريخها يمكن تتبعه على مدار أكثر من ٣٠٠٠ عام. وقال إن طريق الحرير التاريخي كان يمر عبرها، وإن البلاط الملكي في سمرقند شاد خلال العصور الوسطى صروحاً معمارية شاهمة واحتفى بالكثير من مشاهير العلماء والباحثين والفنانين والكتاب.

٦ - وأوضح أن أوزبكستان شرعت بعد إعلان استقلالها عام ١٩٩١ في بناء مجتمع علماني ديمقراطي قائم على سيادة القانون واقتصاد السوق المفتوح ونظام قوي للحماية الاجتماعية. وقال إن الدستور الجديد الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يتضمن أحكاماً قوية تضمن الحقوق الأساسية والحريات لكافة المواطنين، لا سيما المادة ٤٦ التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة. وأوضح أن الدستور يحمي أيضاً حقوق الكثير من الجماعات العرقية في البلد في أن تنمي ثقافتها وتقاليدها وعقائدها الدينية ولغاتها في ظل روح التسامح. وقال إن أوزبكستان غنية بمواردها الطبيعية وإثماً من كبار منتجي القطن والذهب والنحاس وبعض المعادن النادرة والاستراتيجية والطاقة، وإن حوالي ٥٠ في المائة من السكان دون الثامنة عشرة.

٧ - وأشار إلى أن الحكومة استرشدت بمبادئ خمسة أساسية في التحول من النظام الشمولي إلى مجتمع ديمقراطي مفتوح، أولها تقديم الاقتصاد على السياسة، والتحرر من

١ - بناءً على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد وحيدوف (أوزبكستان) والسيد سايدوف (أوزبكستان) مكاتهما على طاولة الاجتماع.

٢ - السيد وحيدوف (أوزبكستان): أعرب عن غبطة الوفد لتمكّنه من تقديم التقرير الأولي لأوزبكستان للجنة، الذي سيتولى عرضه السيد أكمل ساديوف، رئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان ورئيس لجنة المؤسسات الديمقراطية في أوزبكستان.

٣ - السيد سعيدوف (أوزبكستان): قال إن بلده أجرى اتصالات بالفعل مع أعضاء اللجنة في العام الماضي، وإنه يود في هذا الصدد أن يشكر السيدة كورتى والسيدة أجار على مشاركتها في عقد حلقة دراسية عقدت في طشقند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وتعاونت في تنظيمها لجنة المرأة في أوزبكستان مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وكان محورها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقضايا التنفيذ والرصد والمساءلة.

٤ - وقال إن حكومة أوزبكستان تعلق أهمية كبرى على تحسين وضع المرأة وإثماً صدقت على الاتفاقية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ وكذلك على اتفاقيات شتى بشأن حماية الأمومة والمساواة في الأجر على العمل الواحد والحقوق السياسية للمرأة في السنوات التالية. كما أن الحكومة قامت خلال العامين التاليين لإعداد التقرير الأولي بتطبيق خطة استراتيجية لتنفيذ الأحكام الأساسية للاتفاقية ومنهاج عمل يبيحان.

الوزراء للحماية الاجتماعية للأسرة والأمومة والطفولة قائلاً إن أمانة هذا المنصب توفر آلية وطنية لحماية حقوق المرأة وتحسين وضعها.

١٠ - وأضاف أن المؤسسات الوطنية التي ترصد حماية حقوق المرأة تشمل مكتب مفوض حقوق الإنسان أو أمين المظالم الملحق بالبرلمان (المجلس العالي) واللجنة المعنية بمراجعة الحقوق والحريات الدستورية للمواطنين التابعة لمكتب أمين المظالم، ومعهد رصد التشريعات السارية الملحق بـ "الأولي مجلس"، والمركز الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح أن التنفيذ العملي للتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بوضع المرأة يخضع لرصد مستمر في إطار منهاج العمل الوطني لتحسين وضع المرأة في أوزبكستان وتعزيز دورها في المجتمع. وأضاف أن هذا يقتضي تعاون الحكومة ومؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الجماهيري ومؤسسات المجتمع المدني والبحوث الاجتماعية، وأن الهدف هو تكوين صورة عامة للحالة القائمة والمساعدة على إقرار توصيات وتدابير محددة لتحسين وضع المرأة.

١١ - وقال إن الحكومة عملت على تطوير الحركة النسائية في قطاع المنظمات غير الحكومية حتى أصبح عدد المنظمات غير الحكومية النسائية في أوزبكستان في مطلع عام ٢٠٠١ يبلغ ١٠٠ تقريباً بعد أن كان وجودها معدوماً في مرحلة ما قبل الاستقلال. وأضاف أن هذه المنظمات تنهض بدور قوي ملحوظ في الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية حيث تشارك الحكومة في تنظيم مبادرات وبرامج هامة وتجري بحثاً وتعاون مع المنظمات الأجنبية، وقال إنها كانت دعامة اجتماعية ومهنية للمرأة خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وأنها ضمنت للنساء أن يمثلن ويشاركن بصورة كاملة في أجهزة الدولة والهيئات المعنية بصنع القرار ومجالات التوظيف. وذكر أن هذه المنظمات تعمل على فتح جميع أبواب التعليم أمام المرأة وتوسيع دائرة معرفتها بالقوانين وما

الإيديولوجية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وثانيها أن توالي الحكومة إدخال الإصلاحات الديمقراطية واستحداث التغيرات اللازمة خلال الفترة الانتقالية. وثالثها بسط سيادة القانون مع إعطاء الأسبقية لأحكام الدستور، ورابعها انتهاج سياسة اجتماعية تحمي احتياجات ومصالح المواطنين، وخامسها التحول إلى اقتصاد السوق على مراحل متدرجة. وأهم من هذا وذاك تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن اللذين لا يتأتى الإصلاح بدونهما.

٨ - ومن بين التدابير التي أشار إلى اتخاذها لتنفيذ أحكام الاتفاقية سن تشريع لحماية حقوق المرأة. وقال إن كلاً من الدستور والقانون الجنائي وقانون الأسرة وغيرهما من القوانين والمراسيم الحكومية يتضمنن المعايير المحددة في الاتفاقية. ولئن كان مصطلح "التمييز ضد المرأة" لم يرد في الدستور، ولا يوجد قانون محدد بهذا الشأن، فإن هذا المصطلح مستخدم على نطاق واسع في الممارسة القانونية وتعكسه الإجراءات الشارعة المطبقة. وذكر أن ما قد يصل إلى ٧٠ في المائة من جملة القوانين المشرعة حتى الوقت الراهن تتضمن أحكاماً لها أثرها على حماية الحقوق الأساسية والحريات للمرأة، ويمكن القول بالمثل إن الفقه القانوني في باب معالجة القضايا الجنسانية قد بدأت ملامحه تتشكل في أوزبكستان. وأشار إلى أن حكومة بلده قد أعربت عن ترحيبها ببدء سريان البروتوكول الاختياري وأنها تدرس التصديق عليه.

٩ - وقال إن الإطار المؤسسي الأساسي لحماية حقوق المرأة في البرلمان الأوزبستاني يتألف من لجنة الشؤون الاجتماعية والعمالة واللجنة المعنية بشؤون المرأة والأسرة، اللتين تدرسان تشريعاً جديداً خاصاً بالقضايا الجنسانية وترصدان تنفيذ القوانين والبرامج الحالية والصكوك الدولية التي تعالج التمييز ضد المرأة وحقوقها السياسية. وأشار إلى إنشاء منصب وزاري جديد تحت مسمى نائب رئيس

النسائية الأجنبية، وأن بعضها عاون اللجنة في تأسيس مراكز إعلامية للقضايا الجنسانية ومراكز للتصدي للأزمات في المدن الرئيسية في البلد، وأن اللجنة المذكورة قد أنشأت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً للشؤون الجنسانية والتنمية في أوزبكستان.

١٤ - وانتقل إلى استعراض نتائج التدابير المحددة التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الحقوق الأساسية للمرأة، فأشار إلى أن المرأة تحظى بتمثيل جيد في صفوف المعلمين والطلاب على السواء. وقال إن نصف إجمالي عدد الأخصائيين والخبراء المعنيين بالتعليم العالي أو الثانوي و ٥٠ في المائة من العاملين في مجال التربية والتعليم من النساء، وإن ٣٧ في المائة من مجموع طلاب المرحلة العليا من التعليم من الفتيات. وأشار إلى وجود برامج للتدريب وإعادة التدريب مخصصة للنساء من أجل إعدادهن للعمل في ظل النظام الاقتصادي الجديد الذي يتطلب اكتساب قدر أكبر من المهارات الجديدة الراقية. وقال إن تلك الجهود تأتي في إطار تنفيذ برنامج العمل الوطني لتدريب العاملين وقانون التعليم.

١٥ - وأوضح أن الحكومة، في سعيها لضمان الحق في التمتع بأوضاع عمل صحية منصفة، مما ينطوي ضمناً على القضاء على التمييز ضد المرأة في أماكن العمل، أسبغت أيضاً على المرأة جوانب إضافية من الحماية لتمكينها من النهوض بالتزاماتها الأسرية، حيث كفلت حماية حقوق المرأة الحامل والأم التي ترعى أطفالاً فيما يتعلق بالتوظيف والفصل من العمل وإجازات الوضع ورعاية الأطفال. وقال إن النساء معفيات من العمل في الفترات المسائية أو الإضافية، وأن عدد ساعات العمل يخفض بالنسبة للأم التي لديها طفل دون الثالثة دون أي مساس بأجرها.

١٦ - وأوضح أن التحول إلى اقتصاد السوق أدى إلى تغيرات في النشاط الاقتصادي للمرأة، وأن ٧٠ في المائة من

تكفله من حماية لها، كما أنها تسعى إلى حماية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وحماية البيئة والقضاء على أية عوامل قد تضر بصحة المرأة. وقال في ختام حديثه بهذا الشأن إن هذه المنظمات قد أقامت علاقات مع المنظمات النسائية الدولية وإنها تتبادل معها المعلومات والخبرة، وإن جميع هذه الأنشطة تنطوي إلى حد بعيد على برامج تعليمية.

١٢ - وقدم عرضاً مفصلاً لتلك البرامج مشيراً إلى الحملة الوطنية لتوعية جميع المواطنين بما للمرأة من حقوق وحرريات، وقال إن أوزبكستان قد حرصت خلال عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان على وضع برنامج عمل وطني لحقوق الإنسان كان من بين ركائزه الأساسية تعليم المرأة حقوق الإنسان. وقال إن صكوكاً دولية، من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قد ترجمت ووزعت على نطاق واسع بين السكان، وإن فصولاً دراسية عن حقوق الإنسان والأحكام المتصلة بالشؤون الجنسانية في الدستور والقانون نظمت في المدارس كما نظمت حلقات دراسية خاصة تخاطب المرأة من أجل تنمية وعيها السياسي ومعرفتها بالقانون. وأشار إلى وجود مدرسة خاصة لإعداد القيادات النسائية، وتنظيم دورات دراسية نسائية للنهوض بالمهارات الإدارية والفنية للمرأة من أجل فتح مجال الترقى أمامها في مجال الخدمة المدنية، كما أشار إلى تنظيم عدد كبير من الحلقات الدراسية لمعالجة قضية المفاهيم النمطية المتعلقة بالمرأة والتوعية بأهداف منهاج عمل بيجين وأحكام الاتفاقية.

١٣ - وأوضح أن الحكومة سعت إلى تعزيز أنشطة التعاون الدولي الرامية إلى حماية حقوق المرأة، وأنها أعدت في هذا الصدد تقريراً عن الجهود الوطنية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وقدمته إلى الأمم المتحدة. وذكر أن لجنة المرأة في أوزبكستان قد وثقت من وشائج الصلة مع المنظمات

الأوضاع اللازمة من أجل ولادة أطفال أصحاء، كان من بينها تنظيم برنامج "فحص الأمهات والأطفال". وقال أيضاً إن الصحة الإنجابية للمرأة مسألة لها أولوية، وإنه يفضل التدابير المتخذة، حدث انخفاض كبير في معدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ومعدل وفيات الرضع وعدد حالات الإجهاض.

٢٠ - وقال إن حكومته تسعى إلى توفير قدر أكبر من المعاملة الإنسانية للنساء اللاتي صدرت عليهن أحكام بالسجن بسبب ارتكاجهن للجرائم، وإن السجينات كن من بين الفئات الرئيسية التي استفادت من مراسيم العفو العام التي أصدرها رئيس الجمهورية. وأشار إلى الخطوات المختلفة التي تتخذ لمساندة السجينة مادياً ومعنوياً لدى الإفراج عنها.

٢١ - وقال إن حكومته تعي أن التدابير التي نفذت حتى ذلك الحين لا تمثل سوى المرحلة الأولى على درب إعمال حقوق المرأة وحرابتها، وأوضح أن باب الحوار مفتوح معها، وأنها مستعدة للعمل المتواصل من أجل تحقيق هذه الغاية وأنها ستظل تسترشد بأحكام الاتفاقية في وضع سياستها بشأن المرأة.

٢٢ - الرئيسة: قالت إن حكومة أوزبكستان تستحق الشكر على إعداد هذا التقرير الأولي المتسم بالصراحة والشمول والحافل بالبيانات المصنفة على أساس جنساني، ولكنها أعربت عن أسفها لأنه لم يقدم في موعده المقرر.

٢٣ - وذكرت أن أوزبكستان انضمت للاتفاقية دون تحفظات في مرحلة مبكرة من المرحلة الانتقالية، مما يدل على التزام حكومتها القوي بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وإن التزام أوزبكستان بمبدأ أسبقية القواعد المقبولة على وجه العموم للقانون الدولي على التشريع الوطني يظهر عزمها على بناء مجتمع ديمقراطي قائم على احترام حقوق الإنسان. لكنها أشارت مع هذا إلى أنه ليس من الواضح ما

النساء يعملن في الوقت الراهن في القطاع الخاص. وقال إن الحكومة تعي بأن الأسرة في المرحلة الانتقالية تعتمد إلى حد بعيد في الحفاظ على دخلها على نزول المرأة إلى سوق العمل، وعليه، فقد اتخذت خطوات لتسهيل الجمع بين ممارسة العمل والنهوض بالمسؤوليات العائلية وتشجيع المرأة على العمل. وأوضح أن نصيب المرأة من فرص التوظيف الجديدة في أوزبكستان، التي تقدر بحوالي ٣٠٠.٠٠٠ فرصة سنوياً يربو على الـ ٤٠ في المائة. وقال إن فتح أبواب العمل على هذا النطاق قد تأتي بفضل الهمة في تنفيذ عملية التغيير الهيكلي والتنمية السريعة للبنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية، خاصة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة. ويفضل جهود حكومة بلده، باتت المرأة تمثل ٤٢ في المائة من حجم القوى العاملة.

١٧ - وأشار إلى تشجيع المرأة على تأسيس المشاريع من خلال هياكل مثل الغرفة الوطنية لأصحاب الشركات ومنتجات السلع الرئيسية، وصندوق الأعمال، وصندوق تعزيز العمالة، ورابطة سيدات الأعمال. وأشار إلى أن المرأة تمثل في الوقت الراهن حوالي ثلث أصحاب الشركات الموجودة في أوزبكستان البالغ عددهم ٦٤.٠٠٠ شخصاً، وأنها تتولى إدارة حوالي ٨.٠٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم.

١٨ - وأوضح أن صحة المرأة والطفل من بين أولويات حكومته، التي أعلنت بالفعل تكريس عام ٢٠٠١ لموضوع الأم والطفل. وقال إن مشاكل المرحلة الانتقالية أدت مع هذا إلى تدهور في موارد الميزانية المخصصة لخدمات الرعاية الصحية، كما انخفضت قدرة المؤسسات الطبية بصورة ملحوظة في مجال الوقاية من المرض وعلاج المرضى.

١٩ - وذكر أن معدل المواليد مازال مرتفعاً منذ فترة طويلة في أوزبكستان، وأن حكومته نفذت عدداً من البرامج الرامية إلى تحسين صحة المرأة في سن الإنجاب وهيئة

ثقلاً سياسياً جديداً للالتزام الحكومة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٧ - غير أنها أعربت عن قلقها لأن الدستور لا يتضمن تعريفاً للتمييز ولم يوضح المركز القانوني للاتفاقية إزاء التشريع الوطني الأوزبكستاني. وكان من دواعي قلقها الأخرى تركيز المجتمع الأوزبكستاني على الدور الإنجابي للمرأة. وقالت إن المبادرات من قبيل تأسيس أمانة للحماية الاجتماعية للأسرة والأمومة والطفولة في مجلس الوزراء، وإن كانت مسألة جديرة بالترحيب في حد ذاتها، تدلل على عدم الفصل بين الحقوق الإنجابية للمرأة وبين حقوقها كإنسانة. وقالت إن جذور المشكلة قد تكون كامنة في تاريخ أوزبكستان وتقاليدها. وعليه، فهي تحث الحكومة على أن تبحث من جديد دور المرأة في المجتمع المعاصر.

٢٨ - وأشارت إلى أن التقرير حافل بالمعلومات عن الوضع القانوني لحقوق المرأة في أوزبكستان، ولكنه لا يتضمن معلومات كافية عن الحالة الفعلية لهذه الحقوق، وقالت إنها كانت تود أن تعرف على سبيل المثال كيف تتصدى الحكومة لظاهرة الاتجار في النساء والعنف ضد المرأة والعنف في محيط الأسرة. وأضافت أن التقرير أشار إلى عقد حلقات دراسية ترمي إلى القضاء على المفاهيم النمطية، ولكنه كان من الواجب أن يوضح أيضاً الجهود المبذولة لتغيير صورة المرأة في وسائط الإعلام الجماهيرية وفي الكتب المدرسية، إن كانت هناك جهود من هذا القبيل.

٢٩ - السيدة أجمار: قالت إن من المتطلبات الأساسية للتنفيذ الكامل للاتفاقية أن تلتزم القيادة السياسية للدولة الطرف التزاماً شديداً بإعمال حقوق الإنسان للمرأة في كافة مجالات الحياة، ولذا كان من بين الأمور المشجعة التي لمستها خلال زيارتها الأخيرة لأوزبكستان أن ترى أن الحكومة الأوزبكستانية تولي الاهتمام الواجب للقضاء على التمييز

إذا كانت الصكوك الدولية ذات الصلة قد نفذت بالصورة المناسبة، وإن كانت الحكومة، فيما يبدو، أسست الآلية اللازمة لذلك. وأعربت عن أملها في أن تعالج هذه المشكلة.

٢٤ - السيدة كورتي: قالت إن العرض الشفوي الحسن للتقرير أتاح للجنة أن تستشف صورة أوضح لتاريخ أوزبكستان ومؤسستها السياسية ودور المرأة في المجتمع الأوزبكستاني. وأعربت عن ترحيبها بخاصة بالالتزام الحكومة بحماية حقوق القوميات الأوزبكستانية التي يربو عددها على ١٢٠ قومية والتزامها بالحفاظ على لغاتها وثقافتها، مما يسر التعايش السلمي فيما بينها. وقالت إنها رأت بعيني رأسها خلال زيارتها الأخيرة إلى أوزبكستان أن المرأة الأوزبكستانية، التي تمثل مورداً بشرياً عظيم القيمة، تنعم بقسط وافر من التعليم، وإنها أصبحت تعي أيضاً الضغوط التي تواجهها الحكومة من القوى الرجعية خارج حدودها.

٢٥ - وقالت إن انضمام أوزبكستان إلى الصكوك الرئيسية الدولية لحقوق الإنسان واستعدادها للتفاوض مع شتى الهيئات المعنية برصد المعاهدات دليل على رغبتها في أن تصبح عضواً كاملاً في المجتمع الدولي للأمم يعزز ويحمي حقوق الإنسان. ولاحظت مع التقدير أن الحكومة اتخذت بالفعل خطوات لمواءمة التشريع الوطني الأوزبكستاني مع الصكوك التي أصبحت طرفاً فيها، ومن بين ذلك على سبيل المثال اعتمادها لقانون مدني جديد وآخر للأسرة وإصلاح القانون الجنائي.

٢٦ - وأعربت عن ترحيبها بتأسيس آليات وطنية مكلفة برصد الحماية الموفرة لحقوق الإنسان، وعلى رأسها معهد رصد تنفيذ التشريعات التابع للـ "أولي مجلس" وتعيين مفوض لحقوق الإنسان (أمين مظالم) بـ "الأولي مجلس"، ومركز المساعدات القانونية (عدلات). وقالت إن تعيين نائب لرئيس الوزراء كمسؤول رسمي عن حقوق المرأة أعطى

حد يصبح الصك الدولي، بعد التصديق عليه، ركناً من أركان النظام التشريعي.

٣٣ - وقال إنه يود أيضاً أن يعرف ما إذا كانت هناك مخيمات قائمة للاجئين والنازحين داخلياً، وهل كان التقرير يعني ضمناً بقوله إن الدستور يتيح للمواطنين الحق في حرية التنقل أن تحركات غيرهم من الأشخاص مقيدة؟

٣٤ - السيدة ليفنغستون رادي: قالت إن الحكومة دلت على صدق إرادتها السياسية بإقرار مسألة المساواة بين الجنسين كسياسة تسعى إلى تحقيقها وإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك الغرض، ورغم هذا، فإن تلك الإنجازات لم تنعكس في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لوضع المرأة. وقالت إنها تود تفسيراً لهذه المفارقة، وبخاصة ارتفاع معدل انقطاع الفتيات عن التعليم المدرسي وارتفاع معدل البطالة بين النساء وارتفاع معدل المواليد وارتفاع معدل الانتحار بين النساء. ولاحظت أن ارتفاع معدلات المواليد يؤثر سلباً، مثلما أشار التقرير، على مستويات المهارة لدى المرأة وقدرتها على المشاركة في الإنتاج.

٣٥ - وأعربت أيضاً عن رغبتها في الحصول على معلومات عن تنفيذ المعايير المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ولاحظت الانخفاض في عدد قضايا الاغتصاب فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، وتساءلت عما إذا كان هذا الاتجاه مستمراً أم هو في طريقه إلى التصاعد. وحبذت أيضاً تقديم المزيد من المعلومات عن حوادث العنف في محيط الأسرة، وكذلك معلومات عن التدابير التي تتخذها الحكومة الأوزبكية لمنع وقوعها. وقالت إنها مهتمة بمعرفة عدد حالات العنف في محيط الأسرة التي نظرتها المحاكم وطبيعة تلك الحالات.

٣٦ - السيدة شوب شيلنغ: لاحظت أن أوزبكستان بسبيلها إلى التحول إلى مجتمع ديمقراطي صناعي حديث، وقالت إن من الضروري إعادة النظر في بعض المعايير

ضد المرأة، وأثنت على ما تبذله الحكومة من جهود حثيثة للتصدي لتيارات الرجعية التي ينوء بها هذا البلد وتمور بها المنطقة، وأطرت عزمها على تأسيس مجتمع ديمقراطي منفتح وبيئة اجتماعية وسياسية مستقرة. وذكرت أن الأعمال الكاملة للاتفاقية يمثل مقوماً حاسماً في ذلك السياق.

٣٠ - وشددت على ضرورة أن تضمن الحكومة مراعاة التوازن بين الرغبة في تعزيز القيم المتوارثة اللازمة لبناء الأمة وبين ضرورة الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها وحمايتها، وأعربت عن اهتمامها بمعرفة الدور الذي تنهض به مؤسسات "الحلة" في هذا الشأن.

٣١ - وطالبت بأن يتضمن الدستور الأوزبكي تعريفاً للتمييز يجسد أشكاله المباشرة وغير المباشرة على السواء، وأوضحت أن الاتفاقية ترى في المرأة فرداً من البشر له الحق في التحرر من التمييز بغض النظر عن مركزه. وعلاوة على ذلك، أوضحت أن الوعي بذلك المبدأ الجوهرية ذي الأهمية المصيرية في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية مثل أوزبكستان، يجب أن يترسخ في المجتمع. وأشارت إلى أن تاريخ أوزبكستان زاخر بسير النساء المرزات، وأن المرأة الأفغانية درجت على المشاركة بدور نشط في الحياة العملية على نحو يدعو للإعجاب. وقالت إن المرأة سند هام لمسيرة المجتمع صوب الديمقراطية، وإن تحريرها من الأغلال ينبغي أن يعد قوة دافعة صوب التقدم. وحثت الحكومة على اتخاذ خطوات استباقية لاستكمال الدستور من أجل مصلحة المجتمع ككل.

٣٢ - السيد ميلاندر: استفسر عن الإجراء الذي جرى بموجبه التصديق على الصكوك الدولية، وعن دور "البرلمان الأوزبكيستاني" في عملية التصديق، وعن مرتبة المعاهدة الدولية في إطار النظام القانوني المحلي بعد التصديق عليها. وأضاف أنه يود علاوة على ذلك أن يعرف كيف وإلى أي

المواطنين العاديين، هم الذين يحق لهم وحدهم تقديم الشكاوى إلى المحكمة الدستورية، واستفسرت هنا عن الجهة التي يمكن أن يلجأ إليها المواطن العادي في هذا الصدد، ونوع القضايا المرفوعة أمام المحكمة الدستورية، وأعربت عن رغبتها أيضاً في الحصول على معلومات عن دور المحاكم المعروفة باسم "حاكم" و "الحاكميات"، وتساءلت عن المقصود بعبارة تستند في سلطتها إلى مبدأ إدارة الرجل الواحد. واستفسرت أيضاً عما إذا كان من الممكن الاحتجاج بالاتفاقية أمام المحاكم. وحثت معهد رصد التشريعات السارية على معالجة هذه القضية لأنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالبروتوكول الاختياري.

٣٩ - السيدة فيريت غوميس: تحدثت نيابة عن نفسها وباسم السيدة غونزاليس، واستفسرت عن الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة في أوزبكستان، بما فيها لجنة المرأة. وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت هذه اللجنة منظمة غير حكومية أم حكومية، وما مصدر تمويلها ومن أعضاؤها، وكيف عين العاملون بها، وما السلطة التي تمارسها على الصعيد الوطني. وقالت إنها ترى أن من المفيد معرفة ما إذا كانت المساعدة القضائية والقانونية التي تقدمها مجانية أم بمقابل، وعدد النساء اللاتي انتفعن من تلك الخدمات، والموضوعات الجديدة التي أثارها، ورأت أن من المفيد أيضاً معرفة ما إذا المجلس الوطني للمرأة يمثل عدداً من المنظمات، وما إذا كان يتبع وزارة شؤون الأسرة، وكيف يجري تمويله وما وظائفه وأهدافه، وما مركزه في شتى أرجاء البلد، واستفسرت عن المقصود بمكتب الشؤون الجنسانية، وطالبت بتوضيح العلاقة بين تلك الهيئات وأمانة الحماية الاجتماعية للأسرة، والأمومة والطفولة. وقالت إن مشروع الحكومة الطموح في مجالي الصحة والتعليم لعام ١٩٩٨ اكتفى بالإشارة للمرأة باعتبارها أمّاً فحسب، وناقش تعزيز دور الأسرة. واستفسرت عن دور المرأة في ذلك المشروع. كما

التقليدية لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق. وقالت في إشارة إلى المادة ٢ من الاتفاقية إنه لا توجد فيما يبدو أية تشريعات بشأن التمييز، ولكن من المفيد أن نعرف إن كانت قد جرت عملية استعراض دقيقة للتشريعات القائمة. وأضافت أن الدستور رغم أنه يحظر التمييز بناءً على الجنس، فإنه يخلو من أي تعريف للتمييز. ورأت أن من المفيد توضيح ما إذا كان قانون الأسرة أو قانون العمل يتضمنان تعريفاً للتمييز، وما إذا كانت الحكومة تعتزم وضع قانون لتكافؤ الفرص يجمع تحت عباؤه جميع التشريعات ذات الصلة، وما إذا كان القانون المذكور سينص على تعريف للتمييز ويقضي على السواء بتنفيذ تدابير خاصة مؤقتة.

٣٧ - ورأت أن المفيد معرفة ما إذا كان المواطنون العاديون والقضاة يعون بمبدأ أسقية الصكوك الدولية على التشريع المحلي. وأعربت أيضاً عما إذا كانت ولاية أمين المظالم تسحب بوضوح على التمييز الجنساني، وهل تشمل تعريفاً لما تستتبعه، كما سألت عن عدد الشكاوى التي تلقاها أمين المظالم من الرجال والنساء بشأن حالات تنطوي على تمييز جنساني. وتساءلت في نهاية حديثها إن كانت لقرارات أمين المظالم قوة القانون أو إن كان دوره قاصراً على الإرشاد.

٣٨ - السيدة غونيسيكر: أظرت حرص أوزبكستان على توفير فرص حسنة للتعليم أمام الفتيات والنساء، خاصة في مرحلة التعليم العالي. وقالت إن أوزبكستان شرعت في تنفيذ مبادرة فريدة، حيث يقوم المجلس التشريعي باستعراض التشريعات القائمة بالتعاون مع لجنة للمرأة، وهي العملية التي حددت المواصفات العامة لقانوني الأسرة والعمل المبهرين اللذين يكفلان المساواة بين الجنسين. وأشارت إلى ما جاء في التقرير من أن الشعب هو المصدر الوحيد لسلطة الدولة وما ذكره عن استقلال القضاء وتنوع الساحات القضائية، وقالت إنه ذكر أن أعضاء المجلس التشريعي والقضاة، وليس

واستفسرت عما إذا كانتا قد ساعدتا في تعزيز قضية المساواة بين الجنسين وتنمية المجتمع ككل.

٤٤ - السيدة تفاريس دا سيلفا: أعربت عن رغبتها في معرفة شروط ولاية لجنة المرأة وأمانة الحماية الاجتماعية للأسرة والأمومة والطفولة. وتساءلت أيضاً عن العلاقة بين عام المرأة ومنهاج العمل الوطني لتحسين حالة المرأة في أوزبكستان وتعزيز دورها في المجتمع، وما إذا كان المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، قد شارك في تصميم وتنفيذ تلك البرامج.

٤٥ - السيدة غوينيسكو: لاحظت أن قوانين أوزبكستان الخاصة بالاغتصاب تبدو ذات طابع بالغ العمومية، وأنها تُعرّف الاغتصاب على وجه التحديد بأنه موقعة جنسية تتم بغير تراض، واستفسرت عن التعريف المستخدم للاغتصاب. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن القانون لم يوضح الحالات التي تمثل اغتصاباً في إطار الزواج. وقالت إنها ستكون ممتنة لو حصلت على معلومات محددة عن حالات العنف في محيط الأسرة التي نظرتها بالفعل المحاكم في أوزبكستان. ولاحظت أن القانون يجيز للمحكمة أن ترحى توقيع الطلاق مدة قد تصل إلى ستة أشهر، وتساءلت عما إذا كان من الممكن لهذه المهلة المحددة لأغراض الإصلاح بين الزوجين أن تُستغل في بعض الأحيان ضد المرأة، بما يحملها على التسامح إزاء ضروب من الإيذاء المستمرة. وقالت إن الأمر قد يتطلب سن قانون خاص بشأن العنف في محيط الأسرة يركز على تلك المشكلة بالذات. وقالت أيضاً إنها ستكون ممتنة لو حصلت على معلومات عن سياسة الحكومة بشأن سفاح المحارم ومعلومات عن معدلات الانتحار بين النساء وأسبابه وأية دراسات متصلة بهذا الشأن. وقالت إن من المفيد في هذا الصدد معرفة ما إذا كان العنف في محيط الأسرة من بين أسباب انتحار المرأة. وطالبت الوفد بضرورة أن يوضح ما إذا كانت المحاكم المحلية، لاسيما محاكم

أعربت عن رغبتها أيضاً في معرفة نتائج الخطة الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. واختتمت حديثها بقولها إنها ترى من المفيد معرفة التدابير التي اتخذت لمساعدة النساء الفقيرات في جميع القطاعات، وما إذا كان المنظورة الجنساني قد أُدخل في البرامج التي تقدم المساعدة للأسرة الفقيرة.

٤٠ - السيدة أتشماد: قالت إنه على الرغم من أن التقرير الأولي مستفيض ويورد الكثير من الإحصائيات، لكنه لم يوضح وضع المرأة في القانون ومفهوم المساواة بين الرجل والمرأة. وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت أوزبكستان تعترم وضع سياسة بشأن المرأة باعتبارها شريكاً مساو للرجل، والاستعاضة عن مفهوم الأمومة بمفهوم الأبوين، بغية تحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين في جميع القطاعات مع الاحتياجات والشواغل الخاصة بالمرأة. وأثنت على أوزبكستان لما أبدته من التزام سياسي جاد وما حققته من إنجازات في مجال إصلاح قوانينها. وحثتها في النهاية على إجراء دراسات لقياس مدى ما حققته من نجاح أو إخفاق في برامجها، وأن تضع قانوناً بشأن تكافؤ الفرص.

٤١ - تولت السيدة أجار، نائبة الرئيسة، رئاسة الجلسة.

٤٢ - السيدة أباكا: لاحظت أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين أشارت بوضوح إلى الآثار السلبية للعولمة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأبدت رغبتها في معرفة أثرها وأثر الخصخصة على حالة المرأة في أوزبكستان.

٤٣ - السيدة ميكاياكا مانزيني: طلبت تزويدها بمعلومات عن تكوين أمانة الحماية الاجتماعية للأسرة والأمومة والطفولة وعلاقتها بلجنة المرأة. وتساءلت عما إذا كانت لدى الوزارات الأخرى مراكز تنسيق تعالج قضية المساواة بين الجنسين. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة نتائج السنتين المسماتين بـ "عام مصالح الأسرة" و "عام المرأة"،

الارتقاء إلى مناصب صنع القرار. ثم التفتت إلى معترك السياسة، وطلبت المزيد من المعلومات عن نظام التصويت. ثم أوصت الحكومة في نهاية الأمر بضرورة تطبيق الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية على نطاق أشد اتساعاً وتنوعاً من الأنشطة.

٤٨ - السيدة فيرير غوميس: تساءلت عن النتائج التي أسفر عنها تنفيذ منهاج العمل الوطني لتحسين حالة المرأة في أوزبكستان وتعزيز دورها في المجتمع. وقالت إن مشاركة الرجل والمرأة لازمة من أجل التصدي بفاعلية للمفاهيم النمطية المترسخة. وتساءلت عما إذا كانت المشاركة في الحلقات الدراسية التعليمية الـ ٣٦.٠٠٠ التي عقدت في أوزبكستان قد اقتصر على النساء. وأشارت إلى أن التقرير المقدم من الحكومة حافل بأمثلة من المفاهيم النمطية المترسخة، لاسيما تصوير المرأة باعتبارها أمّاً وربة بيت. وقالت إن التقرير خلا من أي ذكر لضرورة اعتبار أن مشاركة المرأة في حلقات العمل هذه فرصة ينبغي اغتنامها لتنمية مهاراتها المهنية ودفعها بوجه عام إلى المساهمة بدور نافع للمجتمع. وقالت إن التقرير أوضح أيضاً أن أعلى نسبة للبطالة هي بين النساء، مما يشير فيما يبدو إلى انتكاس خطير فيما يتعلق بوضع المرأة. وإنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في بعض الميادين، لكن بعض العادات الضارة مازالت قائمة، مثل تقديم الدوطة وتزويج الفتيات في سن مبكرة وتعدد الزوجات. وقالت إن على الحكومة أن تقوم بحملة توعية مكثفة لمعالجة تلك القضايا. وأعربت عن دهشتها من أن يكون نصف عدد العاملين في مجال الإعلام من النساء بينما تساهم وسائط الإعلام في ترسيخ التوجهات المتوارثة والإبقاء عليها. وقالت إنها، وإن كانت تشيد بجهود الحكومة الرامية إلى جعل المساواة بين الرجل والمرأة حقيقة واقعة في التشريع، فهي تعتقد أن على الحكومة أن تنشر

”الحكيم“، تلعب دوراً في إنفاذ القانون الذي يحكم العنف في محيط الأسرة وما إذا كانت برامج تعليم حقوق الإنسان الخاصة بالمحامين والمهنيين والشرطة تشمل مواداً تعليمية عن العنف القائم على أساس جنساني، بما في ذلك العنف في محيط الأسرة.

٤٦ - السيدة شين: طلبت معلومات عن العلاقة بين أمانة الحماية الاجتماعية للأسرة والأمومة والطفولة وأمين المظالم والمركز الوطني لحقوق الإنسان، واستفسرت عن الجهة صاحبة القول الفصل من بين تلك الجهات في البت في السياسات المتعلقة بالمرأة. ووصفت برامج السنوات الخاصة - أي ”عام مصالح الأسرة“ و ”عام المرأة“ و ”عام الأم والأطفال“ - بأنها برامج ذات طابع مبهم مجرد. وتساءلت عما إذا كانت قد تمخضت عن أية برامج أو سياسات محددة. وقالت إن الانطباع الذي خرجت به مما قرأته عن تلك البرامج أنها ذات طابع وطني وأنها قدمت مصالح أخرى على مصالح المرأة.

٤٧ - السيدة شوب شيلنغ: رحبت بإعادة الحكومة العمل بنظام الحصص الذي أعد خصيصاً من أجل زيادة عدد النساء العاملات في الهيئات التنفيذية على جميع المستويات. وامتدحت خطط الحكومة أيضاً الرامية إلى تحديد حصص في الهيئات التشريعية. وتساءلت مع هذا عما إذا كانت هناك بيانات مصنفة على أساس جنساني متاحة بهذا الشأن، وعما إذا كان هناك حد زمني موضوع لتطبيق نظام الحصص. وأشارت في معرض الحديث عن الحصص المخصصة للمرأة في الوظائف إلى أن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية تسمح بمجموعة واسعة كاملة من الخطط والبرامج، من بينها خطط العمل إيجابية في القطاع العام، من أجل زيادة عدد النساء العاملات. وتساءلت عما إذا كانت أوزبكستان تعترم وضع أرقام وجدول زمنية مستهدفة على جميع مستويات الإدارة العامة من أجل تمكين المرأة من

الوعي بين القائمين على تنفيذ وتطبيق القوانين حتى يكتسب هذا التشريع فعالية.

٤٩ - وقالت إن الحكومة من ناحية أخرى أحسنت صنعاً بترجمة الاتفاقية وتوزيعها مجاناً. وأوضحت أن تغيير قيم المجتمع الأبوي يتطلب من الحكومة أن تركز على نشر التعليم والتوعية بأسلوب منهجي من خلال جميع القنوات المتاحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وقالت إنها تود في هذا الصدد الحصول على معلومات محددة عن خطط الحكومة المقبلة بشأن البرامج التعليمية وتدريب المعلمين وتغيير صورة المرأة في الكتب الدراسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.